

## زيادة حادة في عمليات الهدم والتهجير في الضفة الغربية

تموز/يوليو 2010

تصوير: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)



بيت حنينا، 13 تموز/يوليو 2010.

تغطي حالياً أكثر من 18% من مساحة الضفة الغربية، خاصة إذا كانت قريبة من المستوطنات الإسرائيلية<sup>1</sup>.

### استمرار التوجه السلبي

من المرجح أن هذا الاتجاه السلبي سيستمر في الأسابيع والأشهر المقبلة. وفي رسالة إلى المحكمة العليا الإسرائيلية أرسلتها مؤخرا الإدارة المدنية، وهي الهيئة التي تنفذ عمليات الهدم في الضفة الغربية، أكدت فيها أنها تلقت تعليمات من وزارة الدفاع تأمرها بتكثيف عمليات هدم مباني الفلسطينيين في جميع أنحاء المنطقة (ج) في المستقبل القريب<sup>2</sup>.

ووفقاً لوسائل اعلام اسرائيلية، فإن موافقة بضع مؤسسات حكومية بما فيها وزارة الداخلية ومكتب رئيس الوزراء مطلوب لتنفيذ عمليات الهدم في القدس الشرقية.

### ظاهرة البناء 'غير القانوني'

تنفذ عمليات الهدم غالباً في حق مباني شُيِّدت دون الحصول على تراخيص البناء التي تصدرها إسرائيل ولذلك تعتبرها السلطات الإسرائيلية «غير قانونية». وعبر السنوات الـ 12 الماضية، تم هدم حوالي 2,450 مبنى يملكه فلسطينيون في المنطقة (ج) بناء على تلك الحجج. وكما هو موضح في سلسلة من التقارير التي صدرت مؤخراً، فإنه من الصعب للغاية على السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية أو المنطقة (ج) الحصول على مثل تلك التراخيص، في الواقع، لم يُترك لهم أي خيار سوى القيام بالبناء «غير القانوني» من أجل إصلاح، صيانة أو بناء مساكنهم أو إقامة بنية تحتية ذات صلة بالمعيشة.

في الأسابيع الأخيرة، فقد نحو 550 شخص منازلهم أو مصادر رزقهم نتيجة لعمليات الهدم التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية والمنطقة (ج). تمثل التطورات الأخيرة زيادة كبيرة في عمليات الهدم والتهجير القسري في الضفة الغربية، وتثير عدداً من المسائل الإنسانية الخطيرة والمثيرة للقلق.

### عمليات الهدم والتهجير في عام 2010

وفقاً لسجلات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تم هدم ما لا يقل عن 230 مبنى فلسطيني في القدس الشرقية والمنطقة (ج) في أكثر من 40 حادثة منفصلة منذ بداية هذا العام. ونتيجة لذلك، تعرض أكثر من 1,100 فلسطيني، من بينهم أكثر من 400 طفل، للتهجير القسري أو تأثروا بشكل أو بآخر، ومعظمهم قد تأثر بسبب أضرار فادحة في الممتلكات أو تدمير مصادر كسب الرزق.

لقد وقعت أكثر من ثلثي عمليات الهدم لهذا العام في شهر تموز/يوليو. خلال ذلك الشهر، هدمت السلطات الإسرائيلية أكثر من 140 مبنى فلسطيني، بما فيها المنازل والخيام وحظائر الحيوانات وتكنات، وصهاريج مياه ووحدات صرف صحي ومحلات ومبان تجارية أخرى. وبتاريخ 13 تموز/يوليو، هُدمت 7 منازل فلسطينية كانت 5 منها مأهولة بالسكان بالقدس الشرقية مما أسفر عن تهجير قسري بحق 25 فلسطينياً، من بينهم 14 طفلاً - أحدهم يبلغ من العمر شهران. وعلى غرار ذلك، مُسحت عن الوجود قرية فلسطينية بأكملها تقريباً، قرية الفارسية في غور الأردن، وأجبر سكانها على التهجير القسري بتاريخ 19 تموز/يوليو.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد أوامر وقف البناء وأوامر الهدم التي تصدرها السلطات الإسرائيلية في المنطقة (ج) في الأشهر الأخيرة. ووفقاً للمنظمات الغير الحكومية التي تقدم المساعدة القانونية للمتضررين فإن عدد طلبات الحصول على المساعدة القانونية قد تضاعف أربع مرات في شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو.

ومن بين أكثر المجتمعات عرضة للهدم والتهجير، تلك التي تقطن في المناطق التي صنفتها السلطات الإسرائيلية على أنها مناطق عسكرية مغلقة أو مناطق «إطلاق نار» والتي

الظروف المعيشية، وزيادة الفقر وعدم الاستقرار على المدى الطويل، فضلاً عن محدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي. كما أن أثرها على الأطفال يمكن أن يكون مدمراً بشكل خاص، بما في ذلك، على سبيل المثال، اضطراب ما بعد الصدمة والاكتئاب والقلق والتحصيل الدراسي المنخفض.

## الاستجابة الحالية لحالات الطوارئ الناتجة عن عمليات الهدم والتهجير القسري

المجتمع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتفاعل مع بعضه من أجل توفير بعض الاحتياجات الأكثر إلحاحاً نتيجة عمليات الهدم والتهجير القسري. هذه الاحتياجات تشمل، على سبيل المثال، توفير الخيام ومستلزمات النظافة والمواد الغذائية، وتقديم المشورة والمساعدة المعيشية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وفي عدد محدود من الحالات، يتم تقديم مساعدة نقدية متواضعة. مثل هذه الجهود ضرورية وتتطلب رصد الأموال وتخصيص التمويل.

ولكن للأسف، فإن هذه الجهود لا يمكن أن تحل محل المنزل المهدم، ولا أن توفر حلاً وافياً على المدى الطويل لتوفير احتياجات الأسر والمجتمعات المهجرة. لا بد من وقف التهجير القسري للسكان المدنيين في القدس الشرقية والمنطقة (ج)، ويجب السماح للأسر والمجتمعات المهجرة بالعودة إلى ديارهم واستئناف معيشتهم.

في المنطقة (ج)، أكثر من 70٪ من الأراضي، والمخصصة حالياً للمستوطنات الإسرائيلية أو الجيش الإسرائيلي، غير متاحة للفلسطينيين، في حين أن قيوداً صارمة مفروضة على استخدام 29٪ من باقي الأراضي. واحد في المائة (1٪) فقط من الأراضي في المنطقة (ج) متاح فيها البناء والتنمية للفلسطينيين. في القدس الشرقية، لم يخصص حالياً سوى 13٪ من الأراضي لأجل البناء الفلسطيني، مقارنة بـ 35٪ من الأراضي تم تخصيصها للمستوطنات الإسرائيلية.<sup>3</sup>

وباعتبارها القوة المحتلة، فإن إسرائيل ملزمة بإدارة الأراضي بطريقة يستفيد منها السكان المدنيون المحليين ويضمن تلبية احتياجاتهم الأساسية.<sup>4</sup> وبالمثل، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يجب على إسرائيل أن تضمن للأشخاص الخاضعين تحت سلطتها إمكانية التمتع والحصول على حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الحق في السكن، والصحة، والتعليم، والمياه.

## دواعي القلق الإنسانية

إن هدم المنازل وتدمير مصادر الرزق يخلف عواقب وخيمة فورية وطويلة الأجل لدى العائلات الفلسطينية والمجتمعات المحلية، والتي يعيش كثير منها بالفعل تحت مستويات خط الفقر، وبالتالي فإنها من بين أكثر شرائح المجتمع ضعفاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بالإضافة إلى حرمان الأسرة من أحد مقوماتها الأساسية (المسكن) ومصدر الأمن المادي والاقتصادي، فإن عمليات الهدم تؤدي إلى تدهور كبير في

## الهوامش

1. الشؤون الإنسانية «أوتشا»، 2009 «أزمة التخطيط في القدس الشرقية: فهم ظاهرة البناء غير القانوني»، 2009 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2009) تجدونها على الموقع: [www.ochaopt.org](http://www.ochaopt.org)

4. وبالإضافة إلى ذلك، القانون على وجه التحديد يحظر على أي طرف في الصراع من إصدار أمر تهجير السكان المدنيين، كلياً أو جزئياً، إلا إذا كان حفاظاً على أمن المدنيين المعنيين أو لأسباب عسكرية قهرية، وبالمثل يحظر مصادرة وأو تدمير الممتلكات الخاصة.

1. أغلب المجتمعات كانت تسكن مثل تلك المناطق قبل أن يتم تصنيفها على أنها "مغلقة". لمزيد من المعلومات طالع/ي "تقييد الحيز: سياسة تخطيط المناطق التي تطبقها إسرائيل في المنطقة (ج) في الضفة الغربية"، (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»، 2009، تجدونها على الموقع [www.ochaopt.org](http://www.ochaopt.org))

2. طالع/ي "الإدارة المدنية تلقت تعليمات باتخاذ إجراءات صارمة بحق المباني العربية الغير قانونية". (صحيفة هارتس، 19 تموز/يوليو 2010).

3. طالع/ي "تقييد الحيز: سياسة تخطيط المناطق التي تطبقها إسرائيل في المنطقة (ج) في الضفة الغربية"، (مكتب تنسيق

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

[http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_demolitions\\_update\\_july\\_2010\\_english.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_demolitions_update_july_2010_english.pdf)